

اللجنة الخارجية بحثت مع الخالد آخر التطورات الإقليمية

# الصقر: اطلعنا على نتائج قمة بغداد وبحثنا الأوضاع في سورية والخليج



الشيخ صباح الخالد وخاله المفاصم وجمال الغانم والشيخ د. أحمد الناصر في اللجنة الخارجية



الشيخ صباح الخالد مع محمد الصقر قبل بدء الاجتماع

عقدت لجنة الشؤون الخارجية البرلمانية اجتماعاً أمس بحضور نائب رئيس الوزراء وزير الخارجية الشيخ صباح الخالد أطلعهم خلاله على نتائج قمة بغداد. وقال رئيس اللجنة النائب محمد الصقر عقب اجتماع اللجنة أمس: اجتمعت لجنة الشؤون الخارجية مع نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية ووزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء الشيخ صباح الخالد وكان لقاءً ثرياً إذ اطلعنا على نتائج مؤتمر القمة في بغداد وعلى نتائج الوضع في سورية والخليج فيما يخص الوضع في سورية والخليج وجرى التباحث في موضوع الاجتماعات المقبلة، مشدداً على أن الوزير كان متعاوناً بشكل كبير مع اللجنة.

## عاشور يثني على تجارب هيئة الزراعة في تعيين خريجي الدورات الخاصة

في الوفرة والعبدلي الذي سبقت العمل به بالتعاون مع وزارة الكهرباء والماء، لافتة إلى أن التحفظ انصب على ضرورة إقرار هذا المشروع ضمن الميزانية الحالية 2012 - 2013.

المزارعين بصرف الدعم الذي طالبوا به في وقت سابق كما هو دون تغيير أو تخفيض فور اعتماد الميزانية المخصصة له. وقالت غلوم في تصريح صحفي عقب اجتماع لجنة الميزانيات البرلمانية يوم أمس: اجتماعاً اليوم كان لمناقشة ميزانية الهيئة للسنة المالية 2012 - 2013 بحضور ممثلي وزارة المالية وأعضاء لجنة الميزانيات والحساب الختامي وتمت مناقشة عدة مواضيع.

وأوضحت غلوم أنه تم الاتفاق على تعيين خريجي الدورات الخاصة التابعة للتطبيقي والذين كانوا يواجهون مشكلة في التعيين في مجال البيطرة و«فني زراعي»، مبيئة أن أعضاء لجنة الميزانيات وافقوا على إجراء التعيين ضمن الميزانية الحالية وقبل الميزانية الجديدة.

وأشارت غلوم إلى أن الهيئة أبدت تحفظها على مشروع إثارة الطرق الزراعية

انتهى النائب صالح عاشور على تفهم الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية ممثلة بمديرتها العام بالتجاوب مع طلب لجنة الميزانيات بسرعة تعيين خريجي الزراعة وقسم البيطرة التابعين للدورات الخاصة بالهيئة العامة للتعليم التطبيقي مشيراً إلى أن هذا التجاوب نقلة تسجل لهم ونشكرهم عليها وتمني عاشور أن يكون التنسيق واضحاً بين هيئة الزراعة والتطبيقي للالتزام بالمدّة المعينة لتخريج الدفاتر وتضمينهم الميزانية العامة للهيئة بحيث لا يتم تأخيرهم في السنوات والدورات القادمة.

من جانبها، كشفت نائبة رئيس الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية هنادي غلوم عن أن لجنة الميزانيات البرلمانية أوصت وزارة المالية بصرف الدعم الذي طالبت به الهيئة بدعم لمربي الماشية والمزارعين، مبشرة مربسي المواشي



صالح عاشور

## الوعلان يطالب باستقالة الفضالة وحل جهاز البدون بعد التعرض لكراماتهم

الكويت وسياسيها وألا ينزل لهذا المستوى من الحوار الذي يستطيع أي أحد أن ينزل إليه دونما تكلف لأنه حوار مفردات لا تليق برجالات المعجب بعدما تعرض لكرامات الناس وانتماءاتهم وتلاعب بمواطنة الكويتيين البدون دونما أي اعتبار لحقوقهم الإنشائية قبل التفريق الوطنية مؤكداً أن الفضالة بات يمارس دوراً تخريبياً في حل هذه القضية بالتفريق بين الناس وجعلهم شرائح متباعدة سياسة فرق تسد لأحد فالحقيقة لتفريق هذه القضية من محتواها وتمسح حقوق هؤلاء الناس وأن الحل لا يمكن أن يكون بهذه الصورة.

وأضاف الوعلان أننا سندفع إلى إقرار مقترح لإحالة ملف البدون إلى القضاء حتى لا يتسلط أحد على أحد ولا يظلم أحد ولا نجد عنراً لأحد فالحقيقة لتفريق هذه القضية من محتواها وتمسح حقوق هؤلاء الناس وأن الحل لا يمكن أن يكون بهذه الصورة.

طالب النائب صالح الفضالة رئيس الجهاز التنفيذي للبدون بالاعتذار وتقديم استقالته الفورية وحل هذا الجهاز المعجب بعدما تعرض لكرامات الناس وانتماءاتهم وتلاعب بمواطنة الكويتيين البدون دونما أي اعتبار لحقوقهم الإنشائية قبل التفريق الوطنية مؤكداً أن الفضالة بات يمارس دوراً تخريبياً في حل هذه القضية بالتفريق بين الناس وجعلهم شرائح متباعدة سياسة فرق تسد لأحد فالحقيقة لتفريق هذه القضية من محتواها وتمسح حقوق هؤلاء الناس وأن الحل لا يمكن أن يكون بهذه الصورة.



مبارك الوعلان

## العنبري يستفسر من الشمالي عن عقود المحافظ الاستثمارية مع الشركات المحلية

تشير إلى الموافقة على إدارة المحافظ. وفي سؤال آخر قال العنبري أرجو تزويدي بالآتي: عقود المحافظ الاستثمارية التي أبرمتها الهيئة العامة للاستثمار مع الشركات المحلية وحجم المبالغ المستثمرة ونسبة من لائحة وقواعد الاستثمار في الهيئة ونسخة من محضر مجلس الإدارة أو لجنة الاستثمار التي تشير إلى الموافقة على إدارة المحافظ.

وجه النائب عبدالرحمن العنبري سؤالاً برلمانياً إلى وزير المالية مصطفى الشمالي جاء كالآتي: أرجو تزويدي بالآتي: - عقود المحافظ الاستثمارية التي أبرمتها الهيئة العامة للاستثمار مع الشركات المحلية وحجم المبالغ المستثمرة ونسبة من لائحة وقواعد الاستثمار في الهيئة ونسخة من محضر مجلس الإدارة أو لجنة الاستثمار التي تشير إلى الموافقة على إدارة المحافظ.



عبدالرحمن العنبري

## أكد أن لجنة «الإيداعات» وجهت الدعوة لأحد رجال الأعمال للتحقيق معه البراك: طالبنا الحكومة بكشوفات ملكية أعضاء السلطتين



رياض العسائي ومحمد الدلال ومسلم البراك ومحمد هاني يتوسطهم محمد العتيبي خلال اجتماع لجنة الإيداعات المليونية

الحصول على هذه المعلومات في غضون اسبوعين. وبالعودة إلى اجتماع اللجنة يوم أمس «اليوم» أعلن البراك أن جميع البنوك التي حضرت الاجتماع وهم: بيت التمويل الكويتي وبنك الخليج والأهلي وبنك برقان والكويت الدولي ادلوا بشهادتهم بناء على القسم أمام اللجنة فيما عدا بنكي برقان والكويت الدولي الذين رفضا القسم أمام اللجنة. وأشار البراك إلى أن معظم إجابات ممثلي البنك الدولي اتسمت بالامتناع عن الشهادة وعليه فإن اللجنة ستستدعي رؤساء مجالس ادارتي بنك برقان وبنك الكويت الدولي ومديريهما العامين لحضور اجتماع اللجنة يوم الأحد بعد المقبل.

استدعاهم في أولى مراحل التحقيق، أبلغوا بأنهم حصلوا على هذه الأموال من محمود حيدر، وهذه معلومات خطيرة، وبعد الاستدعاء يكون لكل حادث حديث. وعلى صعيد آخر كشف البراك عن أن لجنة التحقيق في الإيداعات المالية طالبت بعض الجهات الحكومية بكشوفات بشأن ملكية أعضاء السلطتين التنفيذية والتشريعية من أسهم ومزارع وأراض منازل سكن خاص واستثماري وكذلك زوجاتهم وإبنائهم القصر منذ تاريخ 2009/4/1 إلى 2011/12/6. وأوضح البراك أن هذه المطالبة التي أقدمت عليها اللجنة تأتي ضمن تكليفها بالتحقيق في هذه القضية، مبيناً أن اللجنة تنتظر

نائباً وسيطاً كما نقل دشتي، وإنما قال بأن هناك وسيطاً، وبعد سؤاله عن تفاصيل هذا الأمر، أدلى الجاسم بلجنة بمعلومات مختصرة، إذ قال أن النواب الذين تعرضت أسماؤهم للشبهات لم يكنوا تلك الأخبار، وإنما انسحبوا من المشهد السياسي. وأوضح أنه بعد الاستفسار منه عن معلوماته فإن اللجنة بصدد التأكد من صحتها، لإسماؤها معلومات خطيرة ومخيرة للغاية، وقد قررت اللجنة في الأسبوع المقبل دعوة محمود حيدر لحضور اجتماعات الإيداعات لمواجهته بالمعلومات التي تم طرحها من قبل الجاسم. ولفت البراك إلى أن الجاسم قال أن بعض النواب الذين تم

قررت لجنة التحقيق في الإيداعات المليونية استدعاء رجل الأعمال محمود حيدر بعد معلومات خطيرة أدلى بها المحامي محمد عبدالقادر الجاسم لحضور اجتماع اللجنة الأسبوع المقبل. البراك: لقد عقدت لجنة التحقيق في الإيداعات اجتماعاً أمس، مع مجموعة من البنوك المحلية هي: برقان والخليج والأهلي، وتم توجيه بعض الاستفسارات والمعلومات الفنية لهم لإسماؤها تلك المتعلقة بالإيداعات النقدية، ووجهت أسئلة مباشرة اتفق الجميع عليها إذ أكدوا أن البنك المركزي يملك متى شاء طلب أي معلومات تتعلق بالإيداعات سواء لأشخاص أو مؤسسات أو فئة معينة. وأشار البراك إلى أنه من حق البنك المركزي الحصول على ملفات أعضاء مجلس الأمة لمعرفة تفاصيل الإيداعات حسب إفادة البنوك التي أكدت أنهم لا يملكون إلا الاستجابة لهم، لافتاً إلى أن البنك المركزي يوصي بوجود صعوبات في الحصول على الأسرار المصرفية. ولفت البراك إلى أنه بناء على كتابين وجههما النائب عبدالحميد دشتي إلى رئيس مجلس الأمة، طالب بضرورة أن تستدعي لجنة التحقيق المحامي محمد عبدالقادر الجاسم، حيث قال في إحدى الندوات أن هناك نائباً وسيطاً يقدم الأموال للنواب لمواقفهم السياسية، التقت به اللجنة. وقال البراك «ويؤسأل الجاسم عن ذلك أكد أنه لم يقل بأن هناك

## باقر يطالب بإصلاح المسار الاقتصادي قبل حدوث الكارثة

أربعة مليارات دينار وفي عام 2005 ارتفعت إلى ستة مليارات دينار وفي الميزانية الحالية تزيد على 22,5 مليار دينار، متسائلاً: إلى متى يستمر الارتفاع الهائل في الميزانية حيث يشكل الإنفاق الجاري أكثر من 80٪ والتي تعتمد بنسبة 95٪ على دخل وحيد ونائب وهو النفط خاصة إذا علمنا أن هناك 540 ألف كويتي في معاد الدراسة حالياً وفي سنوات قليلة سيبدأون بالتوافد على سوق العمل. واستطرد باقر قائلاً: أنه إذا استمررت الحكومة هي الموظف شعبة الوحيد للعمالة الوطنية فسوف تزداد الرواتب من 10,5 مليارات دينار حالياً إلى 20 مليار دينار عام 2020 وإلى 40 مليار دينار عام 2029 ما قد لا نستطيع الإيرادات النفطية تغطيته، إضافة لبقية بنود الميزانية. وأكد باقر

العبدالعزيز خلال حفل تكريمه أخيراً بعد بمثابة خارطة طريق لمعالجة الوضع الاقتصادي بالبلاد، خصوصاً تأكيد على أننا نمر حالياً بفترة انقلاص مالي وضرورة استخدام الفروض المالية المختلفة في السنوات الأخيرة في تلبية تطلعات استهلاكية حتى لا تتعمق من حدة الاختلالات الهيكلية التي يعاني منها اقتصادنا وأن الصورة بزيادة الأرباح الجارية العام عن شأنه أن يؤخر جهود الإصلاح الاقتصادي ويزيد من تعقدها. وأشار باقر إلى أن حديث محافظ البنك المركز السابق الشيخ سالم عبدالعزيز بنوع من خبرته الطويلة في المجال الاقتصادي وتطوير الممارسة الديمقراطية والإرتقاء بالعمل البرلماني، إلا أن المنبر الديموقراطي نرى أن الوقت الحالي وفي ظل الأجواء السياسية المشحونة وشيوع



أحمد باقر

أعرب عضو التجمع السلفي الإسلامي النائب والوزير السابق أحمد باقر بعد أن تواترت التصانح من محافظ البنك المركزي السابق الشيخ سالم عبدالعزيز الصباح وكل المخلصين والمستشارين الاقتصاديين مثل لجنة إصلاح المسار الاقتصادي والبنك الدولي «تقرير ماركزي» ومجموعة الـ 26 وتقرير بلير وأخيراً تقرير اللجنة الاستشارية الاقتصادية التي شكلها صاحب السمو الأمير في رمضان الماضي أعرب عن أن تبدأ السلطان التنفيذية والتشريعية في إصلاح الهياكل المختلفة في الميزانية والاقتصاد بشكل عام وفي الوقت نفسه تعلان لمحاربة الفساد قبل أن تحل الكارثة. وأوضح باقر في تصريح صحفي أن حديث محافظ البنك المركزي السابق الشيخ سالم

## الشايحي يدعو الحكومة للتصدي لمحاولات العبث في الدستور

عن الاجراء الانتخابية، وتدعوهم بالمقابل إلى التمسك بالتطبيق الكامل للدستور وتفعيل جميع مواد والتشدد في رفض أي محاولات للمساس به والمبادرة من حيث موقعهم «كنواب للأمة» بالعمل لإلغاء جميع القوانين المخالفة للدستور «وما أكثرها»، كما تطالب الحكومة بالتصدي الجاد لمحاولات العبث بالدستور والإعلان عن ذلك صراحة، وعدم التلميح أو الإشارة «بالموافقة الضمنية» على ذلك العبث، كذلك هي مطالبة بالمبادرة واتخاذ الإجراءات الفعلية لإلغاء جميع القوانين القائمة والمخالفة للدستور.

النص ومضمون المادة (175) التي تستلزم أن تكون التعديلات الدستورية نسو المزيد من ضمانات الحرية والمساواة. كذلك ورغم وجهة ورجاحة البعض الآخر من هذه التعديلات المتداوله شعبياً واعلامياً والتي تتفق مع الكثير من مطالبات التيار الوطني الديموقراطي الذي كان سابقاً في طرحها في فترات سابقة وفي أوقات متفاوتة، حيث ستسهم في حال الأخذ بها في تطوير الممارسة الديموقراطية والإرتقاء بالعمل البرلماني، إلا أن المنبر الديموقراطي نرى أن الوقت الحالي وفي ظل الأجواء السياسية المشحونة وشيوع

أصدر الأمين العام للمنتبر الديموقراطي الكويتي يوسف الشايحي بياناً صحافياً حول التعديلات الدستورية وجاء البيان كالآتي: تتداول الأوساط السياسية ويدور نقاش طويل حول الكثير من التعديلات الدستورية التي قدمت من أكثر من كتلة نيابية أو نائب مستقل، وسبق أن أبدينا رفضنا للبعض من هذه التعديلات من «حيث المبدأ» وذلك سواء لتعارضها مع مواد أخرى كثيرة من الدستور أو أنها تعديلات تدعو لفضح المزيد من القيود على الحريات العامة والخاصة للمواطنين وهي مخالفة تماماً



يوسف الشايحي